

الإضمار

على شريطة التفسير

أ.م.د. مصطفى كاظم شغيدل

جامعة بغداد - كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المقدمة :

يُعدُّ الإضمار في اللغة العربية ظاهرةً لغويةً عامَّةً، وهو من سماتها المتكرِّرة؛ لأنَّ الإيجاز والاختصار من سماتها الأصلية؛ فيميل المتكلِّم - غالباً - إلى الإيجاز والاختصار، فيضمِّر بعض العناصر المكرَّرة، أو التي كَثُر استعمالها في الكلام، أو تلك التي يمكن للسامع فهمها؛ اعتماداً على سياق الكلام من قرائن لفظية أو حالية أو مقالية. وذكر النحويون شكلاً من أشكال الإضمار، وهو: «الإضمار على شريطة التفسير». - موضوع البحث - جاء متفرِّقاً في كتبهم، وفي أبواب نحوية مختلفة، إشارات وتلميحات وتصريحات، فحاولت التأصيل له، والوقوف على شروطه، والغاية منه، وجمَع مسائله، التي وجدتها متناثرة في أبواب نحوية مختلفة، فوسمتُ البحث بـ«الإضمار على شريطة التفسير»، بدأته بالمقدمة التي بين يدي القارئ الكريم، بيَّنتُ فيها عنوان البحث، وأهميَّته، والخطة التي اعتمدها في البحث، ثمَّ جنَّتُ بتوطئة له، عرَّفتُ فيها الموضوع «الإضمار على شريطة التفسير»، وشروطه، والغاية منه. ثمَّ تناولت مسائل الإضمار على شريطة التفسير في الأبواب النحوية تبعاً، وازعماً لكلِّ مسألة عنواناً يُفصِّح عن صلتها بموضوع البحث، وجاء ثبت المظان في نهاية البحث، مسجلاً فيه ما استندت إليه من مصادر ومراجع علمية في البحث. وممَّا يجدر ذكره أنّي أعرضتُ عن الكلام على معنى الإضمار والمصطلحات المرادفة له، وأسبابه، والغرض منه؛ فهناك كُتُبٌ ألُفَّت، ورسائل وأطاريح كُتِبَت، كفتنا مؤونة ذلك كُلِّه، ولم أشأ تكراره، فليس من وكَّد البحث الحديث عنه، بل التركيز على موضوع البحث. وأرجو أن أكون قد وُفِّتُ في جمع هذا الموضوع وتنبيت شروطه - التي ذكرها النحويون -، والغاية منه، والله أسألُ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ولخدمة لغة القرآن الكريم، واللغة العربية، وآخر دعوانا إن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على خير خلقه أجمعين، مُحَمِّدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

توطئة: مصطلح الإضمار على شريطة التفسير، وشروطه، والغاية منه

ذكره العلوي قسيماً ثالثاً من أقسام حذف الجملة الأربعة، فقال عنه: «وتقرير هذا أن تُحذف

جملة من صدر الكلام، ثمَّ يوتى في آخره بما له تعلق به، فيكون دليلاً عليه»^(١).

وقد وضع سيبويه للإضمار على شريطة التفسير شرطين، وهما:
 الأوّل: أن يفسّره ما بعده، إذ قال: «... لأنّهم إنّما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير،
 وإنّما هو إضمار مقدّم قبل الاسم... فالذي تقدّم من الإضمار لازم له التفسير حتّى
 يُبيّنه»^(٢).

الثاني: أنّه لا يجوز إظهاره، إذ قال: «ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب
 مظهر»^(٣). وفي ذلك قال ابن جني: «لأنّ المضمّر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا

يُستعمل ملفوظاً به؛ ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمراً، أي:
 إذا فسّر بالنكرة، في نحو: نعم رجلاً زيداً، فإنّه لا يظهر أبداً»^(٤). وقد نصّ ابن السراج على

أنّ النحويين: «لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلاّ على شريطة التفسير، وإنّما خصّوا به أبواباً
 بعينها. وحقّ المضمّر أن يكون بعد المذكور»^(٥). وقال ابن جني: إنّ «المضمّر على

شريطة التفسير لا يُوصف ولا يُوكّد ولا يُعطّف عليه ولا يُبدّل منه ولا يعودُ عائداً ذكر عليه؛
 وذلك لضعفه من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره»^(٦). وقد بيّن عبد القاهر الجرجاني لطافة

الصنعة في هذا الشكل من أشكال الإضمار، فقال: «وفيه إذا أنت طلبت الشيء من معنیه
 من دقّيق الصنعة، ومن جليل الفائدة، ما لا تجده إلاّ في كلام الفحول. فمن لطيف ذلك

ونادره قول البحرّي^(٧): لو شئت لم تُفسدِ سماحة حاتمٍ كرمًا ولم تَهْدِمِ مآثر خالدٍ

الأصل لا محالة: لو شئت أن لا تُفسدِ سماحة حاتمٍ لم تُفسدِها، ثمّ حذف ذلك من الأوّل
 استغناءً بدلالته في الثاني عليه، ثمّ هو على ما تراه وتعلمه من الحُسْن والغرابية، وهو على

ما ذكرت لك من أنّ الواجب في حكم البلاغة أن لا يُنطقَ بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ.
 فليس يخفى أنّك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت أن لا تُفسدِ سماحة حاتمٍ لم

تُفسدِها، صرت إلى كلامٍ غثّ، وإلى شيءٍ يمجّهُ السمع، وتعاْفُهُ النُّفْسُ. وذلك أنّ في البيان،
 إذا وردَ بعد الإبهام وبعد التّحريك له، أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرك. وأنّت إذا

قلت: لو شئت، علم السامع أنّك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيءٍ، فهو يصنع في
 نفسه أنّ ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون. فإذا قلت: لم تُفسدِ سماحة
 حاتم، عرّف ذلك الشيء...»^(٨). ويبدو واضحاً أنّ الجرجاني بقوله: «ما لا تجده إلاّ في كلام

الفحول لم يرد أن ينفي وجوده في غيره من الكلام، وإلاّ فإنّه قد ذكر نماذج له من القرآن
 الكريم، فضلاً عن الأبيات الشعرية، وإنّما - بحسب فهمي - كان ذلك منه ليبيّن دقّة هذا

الفنّ ولطافته؛ إذ لا يتقنه إلاّ الفحول من الشعراء. ومن فوائد هذا الشكل من أشكال الإضمار
 التّفخيم والإعظام؛ لما فيه من البيان بعد الإبهام، «فإنّ الشيء إذا أُضْمِرَ ثمّ فسّر كان أفخم

مما إذا لم يتقدّم إضمار، ألا ترى أنك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى...: {يُدْخِلْ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} [الإنسان: ٣١]، وفي قوله: {فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} [الأعراف: ٣٠]، لا تجد مثله إذا قلت: ... هَدَىٰ فَرِيقًا وَأَضَلَّ فَرِيقًا؛ إذ الفعل المفسّر في تقدير المذكور مرتين... فهذه فائدة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره^(٩). وسأعرض مسائل الإضمار على شريطة التفسير في الأبواب النحوية، وعلى النحو الآتي:

إضمار الخبر على شريطة التفسير

إذ يُضْمَرُ الخبر على شريطة التفسير في حال عطف اسم (مبتدأ) يحتاج إلى خبر على (مبتدأ) (خبره) مذكور، وذلك نحو: (زيدٌ وعمروٌ صادقٌ)، فالمبتدأ الأول (زيدٌ) أُضْمِرَ خبره، وفسره خبر المبتدأ الثاني (عمرو)، وهو (صادق)، وذهب أكثر النحويين إلى أن الخبر المذكور هو للثاني، وخبر الأول مضمّر لدلالة المذكور عليه، وذهب بعضهم إلى العكس، وبعضهم الآخر ذهب إلى أن الخبر المذكور للثنتين معاً، وجعل منه قوله - تبارك وتعالى -: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَٰضَوْهُ} [التوبة: ٦٢]، وقد ذكر العكبري مذاهب النحويين في الآية الكريمة، فقال: «الله: مبتدأ، و(أحقُّ) خبره، والرسول مبتدأ ثانٍ وخبره محذوف دلّ عليه خبر الأول، وقال سيبويه: أحقُّ خبر الرسول، وخبر الأول محذوف، وهو أقوى؛ إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره، وفيه أيضاً أنه خبر الأقرب إليه، وقيل: (أحقُّ أن يرضوه) خبر عن الاسمين؛ لأنَّ أمر الرسول تابع لأمر الله تعالى؛ ولأنَّ الرسول قائم مقام الله بدليل قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ} [الفتح: ١٠]، وقيل: أُفْرِدَ الضمير وهو في موضع التثنية. وقيل: التقدير أن يرضوه أحقُّ... وقيل: التقدير: أحقُّ بالإرضاء»^(١٠). وقال الطبرسي: «و تقديره: والله أحقُّ أن يرضوه ورسوله أحقُّ أن يرضوه فحذف؛ للتخفيف ولدلالة الكلام عليه»^(١١).

ومنه قول الشاعر^(١٢): نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
والتقدير: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ، فأضمر خبر المبتدأ الأول (راضون)، وفسره خبر المبتدأ الثاني بعده (راضٍ)^(١٣).

ولعلّ من قمين القول إنَّ أغلب النحويين يذكر هذا الشاهد مثلاً لإضمار الخبر جوازاً، ويبدو لي - تأسيساً على فكرة الإضمار على شريطة التفسير - أن هذا الموضوع فيه نظر، وإن كان في ظاهره، وعلى الصناعة النحوية أنه من مواضع إضمار الخبر جوازاً - بيد أنه من مواضع إضمار الخبر وجوباً؛ فبذكره تذهب الفائدة البلاغية، وتنخرم الصناعة الشعرية، التي

هي أرقى وأقمن في إضمار الخبر من إيراده ظاهراً في البيت؛ يؤيده ما ذكره عبدالقاهر الجرجاني من شواهد شعرية، يردُّ فيها الإضمار وجوباً، وإن لم يكن من مواضعه، - وقد تقدّم بيانه في توطئة البحث . .

الإضمار على شريطة التفسير في باب (كان وأخواتها)

قال المبرّد: «تقول: كان القائم إليه أخوه أخاك، وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني. وتقول: كان ثوبك المزينه علمه عبد الله معجباً. وتقول: كان غلامه زيداً ضارباً. فهو على وجه خطأ، وعلى وجه صواب، فأماً الوجه الفاسد فإن تجعل زيداً مرتفعاً بـ(كان) وتجعل الغلام منتصباً بـ(ضارب)، فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام وليس هو لها باسم ولا خبر، إنّما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذُ. والوجه الذي يصحّ فيه أن تضمّر في كان الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له، فيكون مثل الهاء التي تظهر في إنَّ، إلاّ أنّه ضمير مرفوع، فلا يظهر، فيصير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر فتقول على صحّة المسألة: كان غلامه زيداً ضارباً» (١٤).

الإضمار على شريطة التفسير في الصفة وحكمها في أن تفسّر عاملاً، وما يوهّم الوصفية فيه في باب الاشتغال ذكر النحويون أنّ الصفة لا تفسّر عاملاً في باب الاشتغال، فقالوا: «إنّ الصفة لا تعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً»^(١٥)، كقوله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : {وَكُلُّ شَيْءٍ ۖ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} [القمر: ٥٢]. أمّا الوصف العامل، والمراد به: اسم الفاعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، فإنّه لا يفسّر عاملاً، نحو: (زيداً أنا ضاربه أمس)، فلا يجوز نصب (زيداً)؛ لأنّ ما لا يعمل لا يفسّر عاملاً^(١٦). ويصحّ أن تفسّر الصفة عاملاً في الاسم السابق كما يفسّره الفعل؛ وذلك بشرط أن تكون الصفة سالحة لعمل الفعل المذكور، وألاً يكون قبلها ما يمنع من التفسير، كقولك: (أزيداً أنت ضاربه؟)، و(أعمرأ أنت مكرم أخاه؟)^(١٧). وأشار ابن هشام، والأزهري إلى أنّ العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون وصفاً.

الثاني: أن يكون عاملاً.

الثالث: أن يكون الوصف العامل صالحاً للعمل فيما قبله^(١٨)، فلا يكون وصفاً مقروناً بـ(أل)، ولا صفة مشبّهة، ولا اسم تفضيل^(١٩).

وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة. فالأول نحو: (زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً)، والثاني نحو: (الدرهم أنت معطاه)، والثالث نحو: (العسل أنت شرابه)، و(النعم أنت منحارها) (٢٠)، فالاسم السابق فيهنّ منصوب بوصف محذوف، يفسره الوصف المذكور، والتقدير: (أنا ضارب زيداً)، و(أنت معطى الدرهم)، و(أنت شراب العسل)، و(أنت منحار النعم) (٢١). ومن المسألة قوله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩]، قال سيبويه: «فأما قوله عَزَّ وَجَلَّ: {إِنَّا

كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}، فإنما هو على قوله: (زيداً ضربه)، وهو عربي كثير» (٢٢). وقال الأخفش: «وأما نصب {كُلَّ} ففي لغة مَنْ قال: (عبد الله ضربه) وهو في كلام العرب كثير. وقد رُفِعَتْ (كُلَّ) في لغة من رفع ورفعت على وجه آخر. قال: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فجعل {خَلَقْنَاهُ} من صفة الشيء» (٢٣). وقال في موضع آخر: «وأما قوله {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فهو يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره؛ لأن قولك: (إننا عبد الله ضربه). مثل قولك: (عبد الله ضربه)؛ لأن معناهما في الابتداء سواء» (٢٤). وقال الزجاج: «ونصب {كُلَّ شَيْءٍ} بفعل مضمر، المعنى: (إننا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر). ويدل على هذا {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ٥٢ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسَبِّحٌ} [القمر: ٥٣-٥٢]» (٢٥).

وقال القرطبي: «ومن نصب فبإضمار فعل وهو اختيار الكوفيين؛ لأن (أن) تطلب الفعل فهي به أولى، والنصب أدل على العموم في المخلوقات لله تعالى؛ لأنك لو حذف (خلقناه) المفسر وأظهرت الأول لصار: (إننا خلقنا كل شيء بقدر)، ولا يصح كون (خلقناه) صفة لشيء؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا تكون تفسيراً لما يعمل فيما قبله» (٢٦).

إضمار فاعل (نعم وبنس) على شريطة التفسير

إذ يُضَمَّرُ على شريطة التفسير في باب المدح والذم إن جاء كل من (نعم وبنس)، وليس بعدهما اسم ظاهر مرفوع، وظهر بدلاً منه نكرة منصوبة، تكون مفسرة للفاعل المضمر، متلوثة بالمخصوص بالمدح أو الذم، كما في قوله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} [الكهف: ٥٠]؛ إذ أضمر فاعل (بنس)، وفسر بالنكرة بعده، وهي قوله (بدلاً)، ومثله قول الشاعر (٢٧):

لِنَعْمٍ مَوْلَا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاغِ ذِي الْإِحْنِ

إِذْ أُضْمِرَ فاعِل (نعم)، وفُسِّرَ بالنكرة بعده، وهي قوله: (موتلاً)، ومثله قول الآخر (٢٨):

تَقُولُ عَرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ بئسَ امرءاً وإنِّي بئسَ المرءَهْ

إِذْ أُضْمِرَ فاعِل (بئس)، وفُسِّرَ بالنكرة بعده، وهي قوله: (امرءاً)، وكذلك قوله (٢٩):

نَعَمْ امرءاً هَرَمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِ بِهَا وَرَا

إِذْ أُضْمِرَ فاعِل (نعم)، وفُسِّرَ بالنكرة بعده، وهي قوله: (امرءاً)، وكذلك قوله (٣٠):

أَبُو مُوسَى فَجَدُّكَ نَعَمْ جَدًّا وَشَيْخُ الْحَيِّ خَالِكَ نَعَمْ خَالًا

إِذْ أُضْمِرَ فاعِل (نعم)، وفُسِّرَ بالنكرة بعده، وهي قوله: (جدًّا).

ففي جميع الشواهد المتقدمة لحظنا أنَّ (نعم وبئس) قد تجردا من مرفوعيهما الظاهرين، وجاءت بعدهما نكرة منصوبة، مفسرة له. وفي ذلك قال سيبويه: «باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً؛ وذلك لأنهم بدؤوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نوا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت (إن) بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزم (إن) هذه الطريقة في كلامهم. وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في (حسبك به وويحه)، وذلك قولهم: (نعم رجلاً عبدُ الله)، كأنك قلت: (حسبك به رجلاً عبدُ الله)؛ لأنَّ المعنى واحد» (٣١). وقال في موضع آخر: «(نعم) تكون مرّة عاملةً في مضمّر يفسرُه ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله، ثمَّ يعملان في الذي فسّر المضمّر عمل مثله وويحه إذا قلت: لي مثله عبداً» (٣٢). وقال المبرد: «وأما وقوعها على المضمّر الذي يفسرُه ما بعده، فهو قوله: نعم رجلاً أنت، وبئس في الدار رجلاً أنت، ونعم دابةً دابّتك، فالمعنى في ذلك أن في (نعم) مضمراً يفسرُه ما بعده، وهو هذا المذكور المنصوب» (٣٣). وقال ابن جنّي مبيّناً كلام سيبويه الأوّل المتقدّم: «... لأنَّ المضمّر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يُستعمل ملفوظاً به؛ ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، أي: إذا فسّر بالنكرة، في نحو: نعم رجلاً زيد، فإنه لا يظهر أبداً» (٣٤). وقال في (اللّمع) في بيان: (نعم رجلاً أخوك): «فإن وقعت بعدها النكرة نصبتها على التمييز، تقول: (نعم رجلاً أخوك)، و(بئس صاحباً صاحبك) ، والتقدير: نعم الرجل أخوك، فلما أضمرت الرجل فسّرتَه بقولك: رجلاً» (٣٥).

وقال ابن مالك في الألفية (٣٦):

ويرفعان مضمراً يُفسرُه مُميّزٌ كنعمَ قوماً معشرُه

وعلّل النحويون إضمار الفاعل في باب المدح والذم مع (نعم وبئس)، وتفسيره بنكرة منصوبة

بعده، بأنّه من باب التوسّع في اللّغة، والخفّة في النطق، قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلمَ جاز الإضمار في (نعم وبئس) قبل الذّكر خاصّة؟ قيل: إنّما جاز الإضمار فيهما قبل الذّكر؛ لأنّ المضمر قبل الذكر يشبه النّكرة؛ لأنّه لا يعلم إلى أيّ شيء يعود حتّى يفسّر، و(نعم وبئس) لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلمّا ضارع المضمر فاعلهما؛ جاز الإضمار فيهما. فإن قيل: فلمَ فعلوا ذلك؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف؛ لأنّهم أبدأً يتوخّون الإيجاز والاختصار في كلامهم. فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأنّ التفسير إنّما يكون بنكرة منصوبة؛ نحو: (نعم رجلاً زيد) والنّكرة أخفّ من المعرفة» (٣٧).

إضمار المفعول في باب التنازع

إذ يُضمر المفعول على شريطة التفسير في باب التنازع في حال عطف فعلين، وقد أهملَ الفعل الأوّل، وأُعملَ الفعل الثاني في الظاهر، وكان مطلوب الفعل الأوّل المهمل مفعولاً، ليس عمدةً في الأصل - وهو مفعول (ظنّ وأخواتها)؛ لأنّه مبتدأ في الأصل أو خبر - نحو: (ضربتُ وضربني زيد)، ويكون (زيد) فاعل الفعل الثاني المعطوف - الذي أُعملَ - مفسّراً لمفعول الفعل الأوّل المتقدّم (٣٨). قال المبرّد: «(هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر) وذلك قولك: ضربت، وضربني زيد، إذا أعلمت الآخر فاللفظ مُعرّى من المفعول في الفعل الأوّل، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير: ضربتُ زيداً، وضربني زيداً، فحذف وجعل ما بعده دالاً عليه... الذي بعده تفسير له، وهو من المضمر المتقدّم على شريطة التفسير» (٣٩).

إضمار عامل المفعول فيه على شريطة التفسير

إذ نصّ النحويون على إضمار عامل المفعول فيه على شريطة التفسير في نحو: (أ اليوم سرت فيه؟)، و(أيوم الجمعة ينطلق فيه عبدالله؟)، والتقدير: (أسرت اليوم سرت فيه؟) و(ينطلق عبدالله يوم الجمعة ينطلق فيه عبدالله؟) على شريطة التفسير (٤٠).

الإضمار على شريطة التفسير في الحال

ومنه قوله - عزّ وجلّ - : {إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مَشْفُورُونَ ٥٧ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ٥٨ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ٥٩ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ} [المؤمنون: ٥٧-٦٠]، قال الطبرسي: «(والذين يؤتون ما آتوا)، أي: يعطون ما أعطوا من الزكاة والصدقة... (وقلوبهم وجلة)، أي: خائفة... معناه: خائفة أن لا يقبل منهم... وقيل: إنّ في الكلام حذفاً وإضماراً، وتأويله: قلوبهم وجلة أن لا يقبل منهم لعلمهم (أنهم إلى ربهم راجعون)، أي: لأنّهم يوقنون بأنّهم يرجعون إلى الله

تعالى يخافون أن لا يقبل منهم وإنما يخافون ذلك؛ لأنهم لا يأمنون التقريب» (٤١). وقال العلوي: «فالمعنى في الآية: والذين يعطون ما أعطوا من الصدقات وسائر القرب الخالصة لوجه الله تعالى: (وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ)، أي: خائفة من أن تُردَّ عليهم صدقاتهم، فحذف قوله: (ويخافون) أن تُردَّ عليهم هذه النفقات، ودلَّ عليه بقوله: (وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ) فظاهر الآية أنهم وجلون من الصدقة، وليس وجلهم لأجل الصدقة، وإنما وجلهم لأجل خوف الرد المتصل بالصدقة» (٤٢). أي: يعطون ما يعطون من الصدقات وغيرها من ألوان البر المختلفة، ومع ذلك كله فإن قلوبهم خائفة ألا يقبل منهم ذلك العطاء؛ لأي سبب من الأسباب (٤٣).

إضمار جواب (إذا) على شريطة التفسير

فمن الإضمار على شريطة التفسير في جواب (إذا) قوله - عَزَّ وَجَلَّ - : {وَعَلَى الَّذِينَ خَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا} إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} [التوبة: ١١٨]. قال الرازي: «اعلم أنه لا بدَّ هاهنا من إضمار. والتقدير: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه.

تاب عليهم ثم تاب عليهم» (٤٤). فجواب (إذا) مضمر، فسره نهاية الآية وسياقها

(رحمهم) (٤٥). ومنه قول - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} ٤٥ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} [يس: ٤٦-٤٥]. فأضمر جواب (إذا)، وفسره ما بعده قوله - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - : {مُعْرِضِينَ}، قال الزمخشري: «ألا ترى كيف حذف الجواب عن (إذا) في هذا الكلام، وهو مدلول عليه بقوله: (إلا كانوا عنها معرضين) كأنه قال: وإذا قيل لهم اتقوا

أعرضوا. ثم قال: ودأبهم الإعراض عند كل آية وموعظة» (٤٦). فجواب (إذا) مضمر، تقديره: إذا قيل لهم هذا أعرضوا، ويدل عليه قوله: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} (إلا كانوا عنها معرضين) كأنه قال: وإذا قيل لهم اتقوا

أعرضوا. ثم قال: ودأبهم الإعراض عند كل آية وموعظة» (٤٦). فجواب (إذا) مضمر، تقديره: إذا قيل لهم هذا أعرضوا، ويدل عليه قوله: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} (إلا كانوا عنها معرضين) كأنه قال: وإذا قيل لهم اتقوا

أعرضوا. ثم قال: ودأبهم الإعراض عند كل آية وموعظة» (٤٦). فجواب (إذا) مضمر، تقديره: إذا قيل لهم هذا أعرضوا، ويدل عليه قوله: {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ} (إلا كانوا عنها معرضين) كأنه قال: وإذا قيل لهم اتقوا

أعرضوا، والإعراض دأبهم في كل ما يقال لهم» (٤٨). فحذف جواب (إذا): «للدلالة على أن حالهم بلغت من الجرأة على الله والاستهانة بالحق مبلغاً لا يُستطاع معها ذكر ما يجيبون به داعي الحق إذا دعاهم إلى التقوى فيجب أن يُترك أسفاً ولا يُذكر، وقد دلَّ عليه بقوله: {وَمَا

تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ» (٤٩).

إضمار جواب (لو) على شريطة التفسير

فمن إضمار جواب (لو) على شريطة التفسير قوله - عَزَّ وَجَلَّ - : لَوْلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَ عَشْرَ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ { [لقمان: ٢٧]، بتقدير: لنفدت هذه الأشياء، وما نفدت كلمات الله (٥٠). قال الآلوسي: «لَمَّا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ { جواب (لو)، وفي الكلام اختصار يُسَمَّى حذف إيجاز، ويبدل على المحذوف السياق، والتقدير: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر ممدود بسبعة أبحر، وَكُنْتِ بِنْتُكَ الْأَقْلَامُ وبذلك المداد كلمات الله تعالى ما نفدت لعدم تتهامها، ونفدت تلك الأقلام والمداد لتتهامها» (٥١). ففي الكلام محذوف تقديره: «فَكُنْتِ بِهَذِهِ الْأَقْلَامُ وهذه البحور كلمات الله لتكسرت الأقلام ونفدت البحور، ولم تنفذ كلمات الله، أي: لم تنقطع» (٥٢). (لو)؛ لأنَّ جواب (لو) ممتنع الوقوع، فلا تقترن به نون التوكيد» (٥٣).

الهوامش:

- ١ - الطراز : ٩٧/٢ .
- ٢ - الكتاب: ١٢٦/١ .
- ٣ - الكتاب: ١٢٦/١ .
- ٤ - الخصائص: ٣٩٥/١ .
- ٥ - الأصول في النحو: ١ / ١١٤، وينظر: الكلبيات: ٣٩٢/١ .
- ٦ - الخصائص: ١ / ١٠٦ .
- ٧ - ديوانه: ١٠٤، وسيأتي الكلام على الإضمار الحاصل في البيت على شريطة التفسير .
- ٨ - دلائل الإعجاز: ١٢٥-١٢٦ .
- ٩ - البرهان: ٦٤/٣ .
- ١٠ - إملاء ما منَّ به الرحمن: ١٧/٢، وينظر: معاني القرآن للقرآء: ١/٤٣٤-٤٣٥، والتبيان: ٥/٢٤٢، وشرح جمل الزجاجي: ١/٢٤٧-٢٤٨، والبرهان: ٢/٢٩١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/٤٨٥، وفتح القدير: ٣/٧٧، والتحرير والتنوير: ٦/٣٢٢، وتفسير الوسيط: ١/١٩٨٨ .
- ١١ - مجمع البيان: ١/١٨٠، وينظر: الكشاف: ٢/٣٥١، وتفسير الميزان: ٩/١٩٢، وتفسير الأمثل: ١٠٥/٦ .
- ١٢ - البيت لقيس بن الخطيم، ديوانه: ٨١ .
- ١٣ - ينظر: الكتاب: ١/٣٨، ومغني اللبيب: ٢/٦٨٧، وشرح ابن عقيل: ١/٩٧، وشرح الأشموني: ١/١١٥، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٨٢ .
- ١٤ - المقتضب: ١/٢٣٠، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٨٠-٢٨١ .

- ١٥ - ينظر: شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور: ٣٦٤/٢، وشرح الرضي: ١٦٥/١، وشرح الألفية (لابن الناظم): ٩٣، وأوضح المسالك: ١٢/١، وشرح شذور الذهب: ٤٢٦، وشرح ابن عقيل: ١٤٢/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٠٢/١، وهمع الهوامع: ١٥٠/٥.
- ١٦ - ينظر: شرح الألفية (لابن الناظم): ٩٤، وشرح ابن عقيل: ١٤٢/١.
- ١٧ - ينظر: شرح الألفية (لابن الناظم): ٩٤.
- ١٨ - ينظر: أوضح المسالك: ١٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٠٥/١.
- ١٩ - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٥/١.
- ٢٠ - ينظر: المصدر نفسه.
- ٢١ - ينظر: المصدر نفسه.
- ٢٢ - الكتاب: ١/ ١٤٨.
- ٢٣ - معاني القرآن: ٢/ ٧٠٠.
- ٢٤ - المصدر نفسه: ١/ ٢٤٨.
- ٢٥ - معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٩٢.
- ٢٦ - الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ١٤٧.
- ٢٧ - لم أعر على قائله، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٦١، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٥.
- ٢٨ - لم أعر على قائله، ينظر: المصدران أنفسهما.
- ٢٩ - لم أعر على قائله، ينظر: المصدران أنفسهما.
- ٣٠ - البيت للأخطل، ديوانه: ٣١٣.
- ٣١ - الكتاب: ١/ ١٢٦.
- ٣٢ - الكتاب: ١/ ١٢٦.
- ٣٣ - المقتضب: ٢/ ١٤٤.
- ٣٤ - الخصائص: ١/ ١٠٤، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٦١.
- ٣٥ - اللمع في العربية: ١/ ١٠٤.
- ٣٦ - ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٤٣.
- ٣٧ - أسرار العربية: ١/ ١٠٩، وينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٣١، والفوائد الضيائية: ٣٨٤.
- ٣٨ - ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٥.
- ٣٩ - المقتضب: ١/ ١٥٦، وينظر: المفصل: ١/ ٣٨، ودلائل الإعجاز: ١٢٥.
- ٤٠ - ينظر: المفصل: ١/ ٨٣، وشرح الرضي: ١/ ٤٨٥، ومغني اللبيب: ١/ ١٦٨.
- ٤١ - مجمع البيان: ٧/ ١٧٥، وينظر: تفسير القرآن العظيم: ٥/ ٤٨٠، وأنوار التنزيل: ٤/ ٣٣٥، وفتح القدير: ٥/ ١٦٣، وروح المعاني: ١٣/ ٢٣٨، وتفسير الميزان: ١٥/ ١٩.
- ٤٢ - الطراز: ٢/ ٩٨.
- ٤٣ - ينظر: تفسير الوسيط: ١/ ٣٠٢٣.
- ٤٤ - التفسير الكبير: ٨/ ١٧٥.
- ٤٥ - ينظر: مجمع البيان: ٨/ ٣٧٢، زاد المسير: ٣/ ٢٤١، والبرهان: ٣/ ١١٠.

- ٤٦ - الكشّاف: ٢٤٥/٣.
- ٤٧ - ينظر: مجمع البيان: ٣٤٤/٨.
- ٤٨ - التحرير والتنوير: ٤٦/١٢.
- ٤٩ - تفسير الميزان: ٤٧/١٧، وينظر: التفسير الكبير: ٥٧/١٣، وتفسير القرآن العظيم: ٥٨٠/٦، وأنوار التنزيل: ٥٦/٥، وإرشاد العقل السليم: ٤١٧/٥، وروح المعاني: ٤٩٤/١٦، وتفسير الوسيط: ٣٥٤١/١.
- ٥٠ - ينظر: البرهان: ١٨٤/٣.
- ٥١ - روح المعاني: ٤٦٠/١٥.
- ٥٢ - زاد المسير: ١١٠/٥، وينظر: التبيان: ٢٧٣/٨.
- ٥٣ - التحرير والتنوير: ٣٧٨-٣٧٩، وينظر: تفسير الوسيط: ٤٥٦٠/١.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالنوّاب، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت).
٣. الألفية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١، ١٩٨١م.
٤. الأصول في النحو: محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥. أمالي السهيلي: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٩٧٠م.
٦. الأمل في تفسير كتاب الله المنزل: ناصر مكارم الشيرازي، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ١.
٧. إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي، ط ٢، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي): أبو سعيد ناصر عبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
١٠. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
١١. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١، ١٩٥٧م.
١٢. التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، المطبعة العلمية، النجف الأشرف، ١٩٥٧م.

١٣. التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر. تونس، ١٩٧٦هـ.
١٣. تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٤٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٢م.
١٤. جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٥. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، ط ٣، دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
١٦. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، حققه: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، (د. ت).
١٧. دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط ٣، ١٣٩٦هـ.
١٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، الطباعة المنيرية، مصر، (د، ت).
١٩. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د ت)
٢٠. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٣، عالم الكتب، ١٩٨٣م.
٢١. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٢. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٨٢م.
٢٣. مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، دار الفكر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٥٦-١٩٥٧م.
٢٤. معاني القرآن وإعراجه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
٢٥. معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
٢٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
٢٧. المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢٨. الميزان في تفسير القرآن: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٧٣م.
٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م.